

الهيئة القومية للبرلمانيات السودانيات

توصيات الندوة العلمية حول وضع المرأة في الدستور والنظام الأمتل للحكم

تحت شعار: دستور السودان – التقدم المحرز – التحدي والتطلعات

الخميس 2011/4/28 م – القاعة الخضراء بالمجلس الوطني

إنعقدت بالقاعة الخضراء بالمجلس الوطني ندوة حول وضع المرأة في الدستور والنظام الأمتل للحكم والتي نظمتها هيئة البرلمانيات السودانيات بحضور ومشاركة 51 منظمة مجتمع مدني وقانونيين/ات ومستشارين/ات ومختصين/ات وعدد من الأحزاب السياسية بالإضافة لقيادات الهيئة التشريعية القومية والبرلمانيات بحضور حوالي مائتان وخمسون من المشاركين وخلصت الندوة بالتوصيات التالية :

❖ توصيات الورقة الأولى/ وضع المرأة في الدستور:-

- 1- ضرورة الاستمرار في الحوار المفتوح واللقاءات بين البرلمانيات والمجتمع المدني والأحزاب حول الدستور القادم بأفاق رحبة وواسعة... لتتقارب الرؤى والأفكار للوصول للأهداف المشتركة التي تخدم المرأة السودانية والبلاد بصورة عامة .
- 2- قيام ورش داخلية على كافة المستويات جغرافيا وعلميا وفنويا وذلك لمعرفة وضع المرأة ودورها في طريقة وضع الدستور القادم وتمثيلها في آلية وضعه وما تريد المرأة أن يظهر في كل القضايا العامة في الدولة والمجتمع وليس قضايا المرأة فقط . وأن ترعى هذه الورش البرلمانيات و تشارك فيها مؤسسات واتحادات ومنظمات المرأة في المجتمع المدني و الدولة .
- 3- التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة في الآلية التي تضع الدستور وتصيغها سواء أن كان في المفوضية القومية او لجنة قومية على أن تضمن نسبة لا تقل عن 35% للمرأة.
- 4- النص على وثيقة حقوق إقتصادية إجتماعية بالإضافة للحقوق السياسية.
- 5- تعديل كافة القوانين لتتماشي مع الدستور الحالي خاصة فيما يتعلق بالتمييز الإيجابي للمرأة .

- 6- عمل دراسة مقارنة بين الدساتير السودانية.
- 7- أن تتغير كلمة تمثيل المرأة الى مشاركة المرأة .
- 8- الإطلاع على الدساتير ودراستها بالأخص الدساتير الخاصة بالدول التي تشبهنا حالاً.
- 9- الحفاظ على مكتسبات المرأة وزيادتها للمزيد من المشاركة والتمكين .
- 10- تقنين وضع الأسرة في الدستور وتفسيرها بالقوانين حتى يضمن هذه الحقوق .
- 11- إتساع دوائر التمييز الإيجابي في كل المجالات الإقتصادية والإجتماعية وليست السياسية فقط.
- 12- مشاركة المرأة في البرلمان والجهاز التنفيذي بنسبة لا تقل عن 35% على أن ينص على نسبة المرأة في الدستور حتى تتمكن المرأة من صنع التشريعات والتعديل فيها .
- 13- تمكين المرأة إقتصادياً حتى تتمكن سياسياً وإجتماعياً.
- 14- لا بد من رفع توصية النساء للمجلس الأعلى للحكم اللامركزي حول شكل الحكم و نظام الحكم القادم والتي شاركت فيها الأكاديميات ، العارفات بالقوانين والمختصات والمهتمات بشأن نظام الحكم .
- 15- التوصية بمشاركة النساء في آليات الأحزاب التي ترفع توصياتها حول الدستور القادم للسودان .
- 16- التحرر كنساء من الهيمنة الحزبية التي تقعد من الدفع بقضايا المرأة وتعزز تمكينها.
- 17- الدستور لا بد أن يحقق إجماع كافي ويحقق جل الطموحات.
- 18- التفصيل في القوانين تفعيلها حفظاً لحقوق الناس .
- 19- تعديل قانون الأحزاب حتى تكون المرأة مشاركة فيه .

❖ توصيات الورقة الثانية/النظام الأمثل للحكم الفدرالي:-

1- مزيد من الدراسة والحوار في نظام الحكم الفدرالي

- 2- تمكين الإدارة الأهلية حتى تقوم بدورها كامل و مشاركتها في لجان الأمن القومية والولائية.
- 3- عدم التعصب للقبلية في الوحدات الإدارية وتقوية الوحدات الإدارية .
- 4- تقسيم المحليات بالمقومات الأساسية والوحدات الإدارية والموارد .
- 5- مشاركة المرأة في الحكم من اللجان الشعبية حتى المستوى القومي وكذلك في الإدارة الأهلية .
- 6- ضرورة وضع بنود خاصة بالإدارة الأهلية في الدستور القادم .
- 7- التقسيم العادل للثروة والسلطة .
- 8- إنزال كافة السلطات على المستوى الولائي للولايات وعلى المستوى المحلي للمحليات وإحكام التنسيق .
- 9- عمل تحليل لنظام الحكم الفدرالي وأثره في المجتمع .
- 10- تقليص المحليات والولايات لتقليل الصرف الإداري والتنفيذي.
- 11- تعديل نظام الحكم الحالي ليكون نظام الحكم برلماني .
- 12- تطوير الحكم اللامركزي بمعيار القوة السكانية والوحدات الإدارية على أن تكون المحلية جسم تنسيقي .
- 13- وجود مقرات ثابتة للجان الإدارية والشعبية مع مشاركة المرأة بنسبة أكبر من الرجل .
- 14- وجوب أو إعطاء المحليات سلطات لجلب موارد مع تقليل الجبايات على المواطن وأن تكون المشاركة لدورتين فقط في أي من اللجان الشعبية والإدارية .
- 15- تفعيل المحليات وعدم التضارب في الإختصاصات والصلاحيات بينها وبين الولاية.
- 16- المحاسبة ودرء الفساد بألية واضحة ومحددة .